

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. Date التاريخ

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٤٦٨
العنوان: فتح الجوارح في منظومة ابن بطيعة
المؤلف: محمد بن محمد الرعي
تاريخ النسخ: ١٢٤٢ هـ
اسم الناسخ: ---
عدد الأوراق: ٤٦٨
ملاحظات: ---

٢١٦٢

ف . ر

فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد ، تأليف
الرملى ، أحمد بن حمزة - ٩٥٧ هـ . كتب
في أوائل القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٢٦٦ق ٢٣٠١٧ س ١٦×٢٣ سم

٥٤٦٨

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع

التيمورية ١١٥:٣ لازهرية ٥٦٢:٢

١ - الصيادات ، الفقه الاسلامى وأصوله

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ



كتاب فتح الجواد على منظومة بن العمار تاليف الشيخ

الامام العالم العلامة البحر الحجة
الفمامه وجيود زمانه وفريد
اوانه خاتمة الفقهاء وبقية

الخوبني شهاب الملة والدين

احمد الرضا رحمه الله
امان الله

هذا كتاب ناقص من الخزانة
سبعين صلاة مقبولة الشروط
والاركان

هذا كتاب ناقص من الخزانة
سبعين صلاة مقبولة الشروط
والاركان

وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما طهرت رضى عنها وصيها اذا أصبحت واذ المسيت
فقد رضى يا صبي يا صبي يا صبي يا صبي يا صبي يا صبي
فلا ولا تكلني الى نفسي طرفة عين

قال انس بن مالك رضى الله عنه مررت
على باب عائشة رضى الله عنها وعلى تيمس
على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
تقول يا من لم يلبس الحرير ولم يعم على
الفراس الوثير يا من خزيه من الدنيا ولم
يشبع من خبز الشعير يا من لم يتم
بالليل من خوف السعير يا من اختار
الحصير على السرير

اللاية تزدج
بغير ذنوب
استبدت الزناى
الملك منى المنهاى
واللاية تزدج
بغير ذنوب
استبدت الزناى
الملك منى المنهاى

ضريح خرقام مزوكلاته
كثيرة كشيخ الى منساة

في نوبت السيد محمد ابا السيد ياسين
المعروف وهو بطريق الشا
يوم الاثنين ٢٦٢ ربيع
الثاني غفر الله له
ولو والديه والجميع

ثم الى نوبه الفقير
الى الله احمد الربيع
في شعبان

١٢١٦

تخير اذا هات بن آدم انقطع عمل الامم نلث صدق جارة
او علم يتبعه يتبعه بنو له صالح الى رحمة الله

وكل امرئ يبال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فقل
 اقطع اي قليل البركة وفي رواية بالحمد لله وفي رواية يحمد
 الله وفي رواية بالحمد وفي رواية **كل** كلام لا يبدأ فيه بالحمد
 فهو

العارضة له من الصحة وكمال الاعضاء والكسبي تركيبة النفس
عن الرذائل وتخليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتنزيها
البدن بالهيئات المطبوعة والحلج المستحسنة وحصول النجاة والكمال
والثاني ان يغفر له ويرضى عنه ويؤثره في اعلى عليين مع الملائكة
المقرنين ابدالين **ثم الصلاة** هي من الله رحمة مقرونة بتعظيم
ومن الملائكة الاستغفار ومن المكافاة تفرح ودعا **على المختار** اي المصطفى
من مضر اذ هو محمد بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف
بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد
بن عدنان **وعلى الله** هم مؤمنوا بنى هاشم وبنى المطلب **ثم** على صاحب
هو اسم جمع لصاحب بعض الصماحي وقيل جمع له وهو من اجتمع
مؤمننا محمد صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك **ثم على شيعته** بكسر الشين
اتباعه وانصاره **ثم السلام** اي التسليم **على من جانا بهدي** اي
دلالة بلطف وقيل دلالة موصلة الى البغية لانه جعل مقابلة الفضل
قال تعالى اعلى هدي وفي ضلال مبين حال كونه ميتا **كلما** جمع كل
ما تكلف وهو من جملة نافية اوحى او عبت اي اعجزت المكلفين **بهمته** صلواته
متعلق بميسرا واتي بالصلاة والتسليم امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين

ثم الصلاة على المختار من مضر
والله صبحه ثم شيعته

امن

امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما **محمد** بالجر عطف بيا او بدل من المختار او من مضر
فقلوبهم خير مبتدا محذوف او بالرفع مبتدا خبره رحمة
ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضاف سمي به نينا بالهلم من
الله تعالى تفاعلا ولا لانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة
او الجميلة وقدره وبيانه قيل لجدته عبد المطلب وقد سماه في سبع
ولادته لموت ابيه قبلها لم سميت ابنك محمد وليس من اسماء ابائك
والاقوام قال وجوت ان يحمي في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه
كما سبق في علمه **رحمة صبت لمحتا وللمس فبشر كل امته** قال
تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين اي الانس والجن ويقال للجميع
الخلق لان ما بعث به سببا لاسعادهم وهو جيب لصالح معاشهم
ومعادهم كيف وقد بعث علم فترة ولا امر سببا سي يحفظهم دماهم
واموالهم فاتي بشريعة جامعة لها ولاغيرها من الحكم التي لا تخص
فيه رحمة للمؤمنين بالهداية الى طريق الجنة والسيادة الابدية
والمنافقين بالامان من القتل والمطافير بتأخر العذاب الى الموت ومنهم
به مما اصاب الامم المكذبة من الخسف والسخ والفرق وعذاب
الاستيصال وان كان سببا للنقمة ممن لا يؤمن به **وروي** ان
صلى الله عليه وسلم قال لحيي نيل عليه السلام يقول الله تعالى وما ارسلناك

في السيرة
في السيرة
في السيرة

الاف

الارحة للعالمين فهل اصابك من هذه الرحمة شيء قال نعم اصابني
 من هذه الرحمة اني كنت اخشى عاقبة الامر فامنت بك لثناء
 اثني الله بقوله ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم امين
لم يجعل الله في ديني الدين ابي دين الاسلام من حرج قال تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج اي ضيق يتكليف ما يشق القيام به
 عليكم بل جعله واسعا بان كلنكم دون ما تطيقون ورضيكم
 في المضائق كالصلاة قائما فقاما فمضجها فتلقيا فموميا
 وكالا فطار والقصر والجمع للمافرو حط الجهاد عن الاعمي
 والاعرج والمريض والعاجز عن اهبة القتال وفتح عليكم باب
 التوبة وشرع لكم الكفارات في حقوقه والارث والديات
 في حقوق العباد ووضع عنكم التكليف الشاقة التي كانت التي
 كانت على بني اسرائيل كقرض موضع الجحاسة من الثوب والجلد
 وتحريم الفنايم ومجاسة الحايض ومواظبتها ومضا جعتها والاشتغال
 يوم السبت وتعين القصاص في العهد والخطا وقطع الاعضاء الملعنة
 المخطيئة وتعين الدية وامرهم بقتل انفسهم علامة لتوبتهم
 وقال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال صلوا على محمد
 بعثت بالحنيفة السمية اخرج احمد وغيره **روى** عن قتادة

في افعال بعض ما امركم به حيث تشق عليكم لقول الله عز وجل
 اذا امرتكم بما امرتكم به فاقبلوا منه ما استطعتم رواه الشيخان وصلى الله

ابنه قال اعطيت هذه الامة ثلاثا لم يعطها الا بني كان يقال للنبي
 اذهب فليس عليك حرج وقال لهذه الامة وما جعل عليكم في
 الدين من حرج وكان يقال للنبي انت شهيد على قومك وقال
 لهذه الامة لتكونوا شهداء على الناس وكان يقال للنبي من تقط
 وقال لهذه الامة ادعوني استجب لكم لطفًا بظلم الامم وسكون الطام
 وفي لغة بفتحهما وهولفة الرافة والرفق وفرة جمهور التكلمين
 بخلق فرة الطاعة في العبد **وجودا** وهو المقطاع **على احيا**
خليقته جمع حي او مصدر وعلى للتفيل وقصره على كليهما للوزن
وما التطلع اي التعلق **الانزعة** **وردت من مكر ايليس فاحذر**
سوفنته فانه عدو للمع عداوة عامه قديمة فاتخذة عدوا
 لك في عقالك وفعالك وكن على حذر منه في مجامع احوالك
 فقد قال تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا وقد عاها
 اباك آدم تنام ولا ينام عنك وتغفل ولا يغفل عنك لم يزل **هـ**
 مجتهدا في هلاكك في نومك ويقظتك وشرك وعلا نيتك **هـ**
 فالزم قلبك معرفته والحذر منه في الحق والباطل فلا تخفله منك
 وحاربه باخذ الحاربه وجاهده باخذ المجاهده سرا وعلاينة
 ظاهرا وباطنا في كل ما دعاك اليه من الخير والشر والموسوسين

شيطان يضجر عليهم ويستهنئ بهم يقال له الوهان وقد
 اشار الى هذا **ان تتم قوله فيا يوسوسا وتتم نصيح ربي**
له ترجع خبيته اي بحرمانه فان الوساوس قال شكى الى النبي
 صلى الله عليه وسلم الرجل يجدي الصلاة شيئا يقطع الصلاة قال لا حق
 يسمع صوتا او يجدي بها **القصد** بين الاسراف والتقير يقال فلان
 مقتصد في النفقة واقصد في مشيك **خير وخير الامر اوسطه**
 هو مستعار للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي افراط وتفریط
 كالجود بين الاسراف والبخل والشجاعة بين التهور والحيين **دع الله**
التعق اي التنطع واحذر دأ نكته وبعد ذلك **تفسير الدم** مفعول
 مقدم لجمعت قد جمعت ابيات نظم فخذ واقصد **المحنة** اي العظيمة
ست وستون شأ يفي عن نجاستها حال الصلاة مكتوبة
 كانت او فرض كفاية او منذرة او نافلة ومثل الصلاة على كل عبادة
 اشترط فيها الطهارة عن النجاسة كخطبة الجمعة والطواف وسجدة
 التلاوة **بلا غسل طهرته كل الدماء** من ادمي وغيره سواء كان من
 بثرة ام من غيرها **اذا قلت عرفا فلا حرج** اي فلا اثم بمصاحبتها
 حال العبادة لان جنس الدم ينطرق اليه العفو فيقع القليل منه
 في محل المسافحة ونفقة الاحتراز عنها وخرجه بقوله اذا قلت ما كثرت

فلا يفي

واما هاتان الشبهات لما روي عن عباد بن يحيى عن حماد بن عمار

فلا يفي عنها الا اذا كانت من نفسه ففيها تفصيل باقي وتعرف القصة
 والكثرة بالعادة فما يقع التلطيح به غالبا ويعبر الاحتراز عنه
 فقليل وما زاد فكثر لان اصل العفو انما اثبتناه لتعذر الاحتراز عنه
 فينظر ايضا في المقوي بين القليل والكثير ما بلغ حدا يظهر للناظر
 من غير تأمل وامعان وقيل انه ما زاد على الدينار وقيل انه الكف
 فصاعدا وقيل ما زاد على الكف وقيل انه الدرهم البعالي فصاعدا
 وقيل ما زاد عليه وقيل ما زاد على الظفر **وفي البيان سوي كلب** او خنزير
 وما تولد منهما او من احدهم فلا يفي عن شيء **تعلقته** اي لفظا
 نجاسته **وفي التتمة ايضا نحوه ذكره** ففيها اطلاق القول بوجوب
 الفل من دمه وصرحه به ايضا الشيخ نصر المقدسي في المقصود
وذا اي الاستثنا المذكور **جلي** اي ظاهر **فقره ما بد معته**
 قياسا اولويا اي قل كما لا يفي عن القليل من عرقه فقليل
 دمه والي اذا العرق مما لا يستحيل وانما يرشح رشحا فهو طاهر
 من الحيوان الطاهر بخلاف الدم **دم الدماء مل منها** اي من الدماء المذكورة
والذي تركوا بموضع القصد والباقي بقرحته اي بحرجه **ما القروح**
مع الجدوي بضم الجيم وفتح الدال المضملة ويفتحها **طهره** النوي قياسا
 على العرق وخالفه الدافع فنجسه قياسا على الصديد والمذعبل الاول

ويستثنى منها ما سياتي
 في قوله لا كره في تأمل
 سر حكمتهم

لا وحده الحلة محله بالنسبة الى الصلاة ونحوها
 في ذلك فانه لا يخلو من الصلاة ونحوها
 في ذلك فانه لا يخلو من الصلاة ونحوها
 في ذلك فانه لا يخلو من الصلاة ونحوها

ثم محل الفروع سائر ما تقدم
 كدم الفصد والحجامة والدمامل والقروح بين ان تنتشر بنحو ماء
 فان اختلط به ولو دم نفسه
 كالخارج من عينه او ثنته او ثنته
 او قلع او دبره لم ينفذ
 منه ويلحق بذلك ما لو حلق
 ريسه فخرج حال حلقه واختلط وكذا حكم ما لو انتقل من الدماغ محل محله **كذا الوتر** اي الروث اذا
 دمه ببل الشعر وحده
 حتى اذا ما لم يستمسك عليه
 ثم دونه كما افترق به الوالد رحمه الله
 انتهى شوبري ونقل عن الزاوي **مثلها بول الفراش** بالفتح الطير الذي يلقى فيه
 الفروع دم الرأس المختلط
 بما الحلق وخرج بقوله فخرج
 ما لو لم يحصل حكة لكنه وضع
 اللصوق على الدم مع خروجه
 الدم والقيح منه فانه لا يضر
 للشفة الحاطلة بعد وضع
 قلت ويريد العمود ما تقدم
 عز بن حجر قيد عدم الفعو
 بما اذا لم تكن الحاجة ام قال
 قال الشهاب ابن قاسم اذا كانت
 حاجة فلا يضر انتهى وانت
 خير بان لا للصورة من اعظم الخرج
 فليست امل انتهى اجمعي

كتب

ولا يجب غسله بما ولا ترتيبه **والثاة مثلا ان علفت** وفي نسخة اكلت نجاسة حلت لبانها **سايغ يفتي بشرته** بناء على طهارته وان وجد في عرقها وغيره ریح النجاسة ومثل لبنها لحمها وبويضها ونحوها **والنحل ان اكل عذيره بالتصغير** **نجست** اي تنجست كل انت ما تنجس النحل من الحلو اي الفحل **بشفتة** لانه طاهر ومثل النحل الزنبور ونحوه **وقاصد** عذوه حال الصلاة له اتمامها ان قطراي سقط دم منه بتريته اي بالارض ولم يصبه منه شيء او كان ما صابه منه قليلا **كعابداي** مصل جاوبسهم **فاز منه** وسقط دمه على الارض فان له اتمام صلاته **فقد روي** جابر رضي الله عنه ان ذلك من المني وقبل يخرج رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين في غزوة من ثقبته تحت جناحيها فلا ذات الرقاع فقام احدهما يصلي فجا رجل من الكفار فراه استثنى الا بالنظر الى كاهلهم فوضعه فترعه ثم رماه باخر ثم بثالث ثم ركع وسجد بخمس من حجر مشهور للبين وهو من غير الكواهر ودماه تجري رواه ابو داود وابو داود بن سناد حسن كما قاله النووي قوله اللين افضل من المصل في مجموع وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به ولم ينكره واما كونه النحل كما صرح به السبكي صل مع الدم الكثير فقال في المجموع انه محمول على ان تلك الدماء لم تفيض اللين في تفصيل اللين على العسل لكن خمس ثيابه منها الا القليل الذي ينفذ عن مثله هكذا في كتابه المسن بالقول للاصل من اللين واللين ايها افضل فافتى حاشا شية من ارضه في باب الدواب قال ولده في الحاشية المذكورة ما نصه لكن حكمي

والنحل ان اكل عذيره بالتصغير

والنحل ان اكل عذيره بالتصغير

والنحل ان اكل عذيره بالتصغير

والنحل ان اكل عذيره بالتصغير

والنحل ان اكل عذيره بالتصغير

قاله اصحابنا ولا بد منه انتهى واجاب غيره بانه لفقده انما
 يفسل به خصوصاً وهو في سفر وفي قليل **لا كالرغاف** اي
 لا يفي عنه سواء كان كثيراً ام قليلاً لا خلاطه بغيره من
 الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه وقيل انه يعني
 عن قليله **تأمل** انت **ستر حكمته** حيث لا يفي عنه مطلقاً
 ولا عن قليله دون كثيره **ومن اذا نام** **سال الماء** من فم مع التغير
نجه بكون السيلن اجر الوصل مجري الوقف المتولي في تيمنه
 لا تخالته حينئذ ويحتمل كونه اسافيه كسر الجيم وفتحها
وقال الشيخ ابو محمد الجويني ما كان من بطنه اي معدته كان من
 خربه مستجاب صفة فهو نجس وطاهر مجري من ماء لهوته
 ونجح هذا في المجموع والشرح الصغير **وكان** للنحو الرزي متى
 ما صغرة وجبت فانه قد جرى من ماء معدته بفتح الميم
 او كسر هاء مع كونه العين هنا فهو نجس والافطاهر وقيل
 ما بطنه بقصده ان نام لازمه بان يري سائلاً مع طول نومه
ولما من لهوة بالعكس بان يتقطع اذا طال نومه كما اشار اليه
 بقوله **انية** من بلة شفة جفت بريقتة وفي نسخة بفرقة
 وبعضهم قال ان نيم والراس مرتفع على الوساد قد اظهر
 اي طاهر كبريقتة وانكر الطب اي اهله كوف البطن ترله

فقد

فقد قال النووي في مجموعه سالت الاطبا عنه فاكلوا ان يكون من
 المفدة **بوليف** بحذف الهزة للوزن **الخفي** يكون اليافتي
بطهرته اي المزني **وقدر** اي عكسه اي نجس **تنجيه** المزني
 اي الماء السائل من الفم **فيلقم** اي المزني **رجس** اي نجس كقياته
 من داء هذا اي الماء السائل من الفم به بان كثر خروجه منه مع
 قولنا انه نجس كما مر في حقه متعلق بقوله قد عفوه عنه كبريته

ودم البراغيت ولسر البول وغيرها والدم الباقي في اللحم وعروقه
نجس معفو عنه لانه دم غير مسفوح ويشق الاحتراز عنه كذا نقلوا
 وقيل انه طاهر **فقبل غسل** له فلا بأس بطهرته وشيخ شيراز
 ابو اسحاق الشيرازي في التذكرة في الخلاف لم يسمع مما نقلوا **لما قبل**
 عنه من واجب تطهير الحمة وحامل في قتال سيفه حال كونه
 ملطخاً بدم ولو كثر عند الضرورة بان احتاز اليه ساكه **قد**
افتوا يسرته اي يجوز حمل حال الصلاة خوف الهلاك **راي**
 الامام اي الحزمين **اذا سبق تلطخ** بدم لا يفي عنه ولم يجز
 اليه ساكه **ان بدسه** مفعول راي اي وان دسه **في قواب**
 خوف ضيقه وما قاله الامام هو المذهب وان قال الرواية
 الظاهر بطلانها لانه كان يمكن طهره في الحال لكن هذا مبدفح
 بفسادها واما الهزة التي
 التي تخرج في المارة وتستعمل
 من الانجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد
 ملحاً شرباً على شئ يرى

يقول الامام ويفتقر الحال في هذه الساعة لان في طرحه ^{ويقتصر}
تعريض الاضاعة المال وهذا هو الفرق بين هذا وبين
المصلي اذا وقعت على ثوبه نجاسة في الصلاة فانه ان
لم ينحها في الحال بطلت صلاته **ولم يجب حالاً ما تقدم**
لكنه يقضى صلاته حينئذ **لقد** وعذره كما فقله الامام
عن الاصحاب وقال في المجموع ظاهر كلام الاصحاب
القطع بالوجوب انتهى ثم منع الامام لهم ندوره
فقال هو عام في حق المقاتل فاشبه المستحاضه وخرجه
المثيلة عن قولين فيمن صلى في موضع نجس وقال هذا الوبي
بنفي القضا للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره
وقال الرافعي فجعل لا قيس عدم القطا والاشهر وجوبه
كما ذكرنا في مصل من ذرق الكا بضم الميم وتشديد الكاف
نوع من العصافير **بمته** اي فيها من انه يجب عليه طردها ^{وما}
حالا امام من الفرق بينهما **وتابع اللص** بكسر اللام يجوز
ضمها اي الاخذ ما له حال صلاته **ان يعدوا** باثبات
الواو على لغة علي نجس واستدبر القبله **له الصلاة**
كخوف عند خدته فلا يضر استدبار القبله ولا وطئ

النجاسة

النجاسة كحامل السلاح الملطخ بالدم للحاجة ويباح له ذلك في دفع
الصائل **كما طو حال الصلاة له** اي لصا النفل **في سعيه خلفا تمام**
قريبه اي صلاته ولا يضره العدو ولا وطئ النجاسة كصلاة شدة الخوف
على ما مر فان **اي بصياح خلفه بطلت** صلاته لعدم الحاجة اليه لان
الساكن اهيب **ان الجان لمن يطرأ** اي يقهر بصحة بهيمة **فردت**
او عبده فله في عذره **خلفه** صلاة شدة الخوف **والايمان** بالقصر للوزن
بركعتيه بشرط خوف عليه بان خاف ضياعه **وان يامن** سلامته **ولم**
يري باثبات الفه على لغة **ضرر** اصلي **يتقننه** اي يمكنه صلاة الامن
والاذن ان نحر بنيائه للمعقول اي قطعت او شقت **والبعض**
معتل بدنها متعلق بلصقا **جوز والصفا** وفي شتم زوال القلعة اي
الدم **ان كلها الصقت** من بعد ما فصلت **في الرافعي** بالسكون
قطعه احم اي واجب **وفي روضة** ان لم يخف منه محذور يبيع
التمم ليلا يقصد صلاته لنجاسة الباطن من الاذن بالدم الذي ظهر
في كل القطع فقد ثبت له حكم النجاسة فلا يزول به الاستيطان
وليس وجوب قطعها **للمد** اي النجاسة اذ لا يستقيم لانه قليل
بدليل الفوقه في المسئلة السابقة **بل** انما يستقيم **تفريع ذلك**
على ان العضو الجان من الايدي **كفرت** اي كذرت به وبوله وهو

نقلها

راي العراقيين **الاكيتته** وهذا هو الراجح **صحب المواق لهم نصرياعلم**

في الام من سنة ردت بلحمة الواجب لاجل الصلاة قالوا ولو

نبت بالنون في اوله **او** بالنا قال المصنفه كبعض المتأخرين اما **القلته**

اذ قلنا بالمذهب ان المضمون المباني من الادهي حكم ميتته فلا يجب قطع الاذنه

وان كان الرافعي واسه تعالى اعلم اخذ مسألة الاذن من كتب العراقيين

وقد عرفت ان **الصحيح خلافه** **والصحيح خلافه** وقد اشار اليه

ههنا بقوله **والمذهب الوجه لا يجب قلعها بل دعه** اي اتركه

بسته فلا يجب عليه قلعها وعلى هذا لا يجب قطع الاذن ايضا واجيب

عنه بانه مفرغ على المذهب وهو مستقيم وانما اوجبوا القطع ههنا

للدن لان المتصل منه بالمبان قد خرج عن البدن بالكلية فصار

كالاجنبي وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم ينع عنه وان قل خلافه للمتصل

منه هناك **وجبر كسر لعظم من خاف ضرره من تركه بعظم الميت النجس**

مستقرا اي المفروضة فلا تبطل به صلاته ولا يلزمه نزعها وان

لم يخف من النزع ضررا **كجبار عضة من عظم كلبته** حيث لم يخف

او قال اهل الخيرة انه لا يجبر سريعا **الابه ان لم يجد عظام طاهر**

من غير الادهي يصلح للجبر **او وجد طاهر يصلح له** **وبالاعط**

اي هلاك نزعها **واذني** يسبح التيمم **صلي بقطعة** اي مصابجا

لها

لها فتصح صلاته ولا يلزمه النزع للضرر الظاهر وتصح امامته

على الاصح اما اذا لم يخف الضرر المذكور فيجب عليه نزعها وتخير

عليه كحمله نجاسة تعدي بحملها مع تمكنه من انائها كوضوء المرأة

شعرها بنزع خسر فان امتنع لزم الحاكم نزعها لانه مما تدخله النجاسة

كوة المفضوب ولا مبالاة بالكم في الحال وتبطل صلاته معه لحمل نجاسة

في غير معدتها لا ضرورة الي تيقن نجاستها بخلاف شارب بخمر حمر له في معدن

النجاسة فان مات لم ينزع له منك حرمة وسقوط التعبد به عنه

وراقم طفله او طفلا **بالوشم** وهو خرز الجلد بالابرة او نحوها

حتى يخرج الدم ثم يدثر عليه نيلة او نحوها ليزرق او يخضر **في ضر**

لكره بفتح الراء عليه **قلته قيسا** اي قيا **القتله** وهو كلامها

غير متعدي بفعله وقد قال صلى الله عليه وسلم **رفع القلم عن القبي حتى يبلغ**

ومثل الطفل المجنون والمفعم عليه والنائم **هذا الفرع مستطرد نعم**

الدخيرة فاحفظ في خيرته ووقع في بعض النسخ تقدم هذا البيت

على البيهقي الذين قبل وليس بجيد **وكاف في زمان الشرك دق له**

ونسخة باختاره **فبعد سلامة من كس طنة** بذلك لانه كان

عاصيا بالفعل لانه مكلف بفروج الشريعة بخلاف الكفرة والصبي ونحو

كلم مكلف مختار **راقم** فانه يجب عليه كشط جلده على الفور **اذلا**

من اكرهوه على وشم
فقد عذروا واغفلوا
مبلى الله عليه وسلم
رفع عن النبي الخطا
والنساء وما يشكره
عليه له الصلاة بلا
كشط جلده لانه حرره
وفي الذخائر للقاضي

وضوؤه اذا كان الوشم على عضو من اعضاء الوضوء **لا صلاة**
ولا غسلا بصحة النجاسة اذ لم يخف ضررا يبيح التيمم **ثم الصحيح**
فيه ولم ير العلاج وعدم وجوب الكشط في الحال **وجوب الكشط**
الفر وهو البقوي **بتوبته** اي فان زال والاكفنة التوبة **وملأه**
بفتح الراء **وضعا عظيما به نجسا ككره** بفتح الراء **وضعا وشما**
بوجنته فان كلامه لم يرد لما مر فلا يجزئ عليه ان الله وان
لم يخف منها ضررا **وبين حتى قرحه** بفتح القاف **وضمها اي**
جراحة **بالدم** او خاطها بخيط نجس او دواها بدواء نجس
فالتمت فنصفه اي الشافعي رضي الله عنه **شققا** حال كونه
وحيا اي واجبا وفي نسخة **حتم كوشمة** اذا تعدت **ها وروث**
طير على حصر المساجد ما في العفو عنه **خلاف من مشقته**
اي لاجل مشقته لانه كلما غسل عاد اليه فتركوه عليها
للمشقة **كذا يحيى النواوي** في مجموع في باب النجاسة **والشيخ**
نقي الدين بن دقيق العيد نقلوا اطبا قههم اي اتفقهم على
العفو عنه واختاره النواوي **كالشيخ اي ابي اسحاق الشيرازي**
في كتابه التذكرة في الخلاف **قد رتب** بكسر القاف وقد تضم اي اسرته
قال النواوي في مناسكه انه يعني عنه في الطواف **على المختار لان**

عامد

اسوته

عامد او طيت اي في الطواف بسا في نيكته **قال المصنف**
غيره وهذا متعين لا بد منه في سائر المساجد ولا ياتي فيه
الخلاف فيما اذا تعذر قتل نحو البراءة حيث في ثوبه او بدنه وفيما
اذا عصرت البشرات فانه يعفو مع ذلك عن قليل الدم على الاصح
فتلخص ان الداخل لا يكلف التمسك من الوطئ على المكان غير الطاهر بل عني
كيف يتعاملوا اذا مشي على شيء لم يضره **فالطيران تركت في مسجد تركت**
ولم يجر طردها من خوف ذرقته بالجمعة اي لاجلها وقد انت
المصنف بعضه وذكر بعضها لانه يجوز فيه التذكير والتأنيث
وان به **عشت في عثها** بضم العين متعلق بقوله **تركت لفرخها**
وليس حال حفظه اي ضمته الي نفسها تحت جناحها **وهذا ابن**
دقيق العيد صنفه في شرحه لمختصر ابن الحاجب في الفروع **وقال هم**
اجمعوا على جواز اقتناء الحمام في المساجد واستدل بذلك على طهارة بول
ماكل لحمه **فاحكم بصحة** قال المصنف وغيره ولعله اراد بلاقتناء
انها اذا عشت في المسجد تركت ولم يجب تنفيرها من خوف الذرة
طما اذا لها قصدا وتركها في المسجد فلا ينبغي تجويزه وان قلنا بطهارة
رونها لان تنفيره **لانه محترم عن المصطف** اي مكان الطواف
متعلق بنفرتة **فلا تقضى** انت باثبات التاء على لغة بنفرتة

ضلع لير الطير

المسجد من المستقذرة الطاهرة واجب
ماكل لحمه حرم

اي بتنفيره ولا تقضي بصيده وفي نسخة يصاد وفي اخرى تصيد
وان تقتل حمامته اي الحرم وهي كما عتبت وهدد **اسات فخر**
شاة فديته من ضاين او معز كما حكمت الصحابة بذلك **طين**
الشوارع اي القليل منه **عفو ان تناثر ما اصابه** في ثوبه او بدنه
لغير الاحتراز عنه والقليل ملائيم من اصابه الي سقطه او كثره
او قلة تحفظ وهو ما يتعذر الاحتراز عنه غالباً ويختلف بالوقت
وموضعه من الثوب والبدن بخلاف ما ينسب من اصابه الي ذلك
كما اشار اليه بقوله **دون ما يعزى** اي ينسب **لقطته هذا**
اذا استهلكت فيه اي طين الشوارع نجاسته وما حوى غلظا
بان كانت نجاسة كلبا وخنزيرا وفرج احدهما فاحكم بختبه
اي بالعمو عنه **فروثة الكلب والخنزير** ان وقعت في شارع
اطلقوا عفو لطيبته قال بعضهم وهو المتنجس لا سيما في موضع
يكثرفيه الكلاب لعموم المنقة ولان الشوارع معدن لطرح
النجاسات ومطرح الفضالات فوجب استوائ جميعها فيها
فالهاء كالطين ان **الطريق به** فيعفى عن قليله المتيقن
نجاسته او صيته **غاييل من فوق عرفته** كان خرج من الميزاب
فانه طاهر قطعاً عملاً بالاصل ولا يجري فيه قولنا تعاضض الاصل

والغالب

رش

والعفو والغالب والبحث عنه واواضلاً له تركها اولي لبدنه و
ليس يعفى عن الاوثان ان بقيت اعيانها قاله النووي في
نفس روضته لا يحفل فيها بمجال عند كثرتها بان عمت النجاسة
جميع الصرثوكا في بعض الشوارع لكثرة المراتين بالدواب فيحتل
ان يقال بالعفو كما ذهب اليه المالكية **والقول** باطلاق العفو
عنها **في سجد** اذا عمت **قاضي يسرته** اي بالعمو عنه كما عفى
عن دم نحو البرغيث وان تمم الثوب **كفارب الارض** اي ساير فيها
في مسلك عمه فعل بر كسته اي بنجاسته وفي نسخة ركش بكسر الراء
بنقلته ومحرم ارضه عم الجراد له عليه اي على الجراد **وطقي**
من المحرم نفوا نار وحرمة فلا فدية عليه للضرورة ما جاوز الحد
اي حده يعطى ضده ابداً **ويكسر الكاه فيه** وفق حكمته
وهذه عبارة جامعة ويحتمل المنع وهو المنقول كما تقدم والفرق
من وجهين احدهما ان في غسل الحمر والياب كل ساعة تقطعها
واضاعة ما ليتها وثانيهما ان الانسان يبلى شرار من السجد برجله
وثيابه وجهته وعشي فيه حافيا والتمس عن نجاسته كمتعسر
لا سيما من لم يجد ثوباً يفرشه بخلاف الطريق فانها توطأ بالانغال
والدواب **والنعل ان جمعت طين الشوارع** **لهم** لاصحابهم **لهم**

بأنها النجاسة
اي فيها

على لابسها غسل ما فيها المشقة كمشقة **والمرجل ان غرق**
 بكسر الراء فيها اي في النعل التي دخل فيها طين الشارع **او تحببت**
فيه به انت عرق الناجي بكمزته اي شبهه بعرق المتنجي
 بالاجال اذا سال من محل الاستنجاء لم يجاوز صفته ولا حخته
 والاصح فيه العفو للمشقة فكذا المشبه **وان حوت** اي النعل
روثة يعني نجاسة **فاغسلها** وجوباً ازالة النجاسة ولو كانت
 باسفلها وهذا هو القول الجديد **واسفلها على القديم له عفو**
بدل حوته بالارض لما روي ابو داود عن ابي سعيد الخدري
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاء احدكم فالى نظر فان راي في نعله
 قدراً او اذى فالى مسح واليصل فيها وروي ابو داود وجماعة
 منهم ابن حبان والحاكم عن ابي هريرة مرفوعاً اذا راي احدكم
 بنعله الاذي فان التراب له طهور ولانه تتكرر فيه النجاسة
 فاجز فيه المسح كموضع الاستنجاء والمذهب الاول لانها نجاسة
 مقدور على ازالته بالماء من غير مشقة فلا يجوز الاقتناع فيها على المسح
 على الارض كما كانت على ثوبه وعلى هذا فيحتاج الى الجواب عن حديث
 ابي هريرة وحديث ابي سعيد فاما حديث ابي هريرة فقد طعن
 فيه واما حديث ابي سعيد فاجاب النووي في مجموعته عنه بان

المراد

المراد بالتقذر والا في ما يستقذر او لا يلزم من النجاسة وذلك
 كخاطة ونجاسة وشبهها ما هو ظاهر او شكوك والفرق بين
 الاستنجاء والتمحيض فيه لان ذلك يتكرر ولا كذلك ما لم يتكرر
 كلام المصنف انه لا فرق بين ان تكون الروضة رطبة او يابسة لكن
 قال النووي في مجموعته اذا اصاب اسفل الخف او النعل نجاسة
 فذلك بالارض فدهت عينها وبقي اثرها نظر ان ذلكها وبقي
 رطبة لم يجر ذلك ولا يجوز الصلاة فيه بخلاف لانها تنتشر
 من محلها الى غيره من اجزاء الخف الظاهرة وان خفت على الخف
 فذلكها وبقي جافة حيث لم تنتشر الى غير موضعها فالحف نجس
 بخلاف ولكن هل يعني من هذه النجاسة فتصح الصلاة فيه فيه
 قولان اصحهما لا تصح قال وانفقوا على انه لو وقع هذا الخف في
 ما يبع او في ما دون القلبي نجسه كما لو وقع فيه ستنج الارواح
 قال الرازي واذا قلنا بالقديم وهو العفو فله شروط احدها
 ان يكون النجاسة جرم يلصق بالخف او الثوب ونحوه فلا يكفي
 ولكه بحال النجاسة ان يده لكة في حال الخفاف واما ما دام طيباً
 فلا يكفي ولكه قطعاً وحكي في الرفعة خلافاً في هذا الشرط الثالث
 ان يكون حصول النجاسة بالمشي من غير تعدد فلو تعدد لم يطغ
 الخف وجب الغسل قطعاً قال الرازي ولم يفرقوا بين القليل
 والكثير وسببه ان يقال القولان في الكثير اما القليل
 فكما الثوب واو في فان النجاسة في الخف اثنان وحسب ذلك فلا
 في عدد ثوب كل اسفل واطراف قليلاً بخلاف غيره والعفو مع
 الرطوبة كالثوب ويحتمل طردها وبفرق بان ما على الخف من
 يكثر ونجاسة يزرع غالباً او التخصيص قرب قال النووي والقول

جاريان فيما اذا اصاب اسفل الخف واطرافه من طين السور المتين
 نجاسته الكثير الذي لا يفي عنه وسائر النجاسات الغالبة في
 الطرق كالروث وغيره وما جاوزوا الى الامة وطى من اي شخص
 في نعله فذري في مسجد ابد حفظا لحرمة اي المسجد بول المخافين
 جمع الخفاس قال الاضحي ان الوطواط عفو عنه فانه عرفا بل
 وعند كثرة مسقة الاحتراز عنه لكثرة طوافه في البيوت اذا ربح
 بوله اي ارسله في حال طوقه اي طوافه او عم في مسجد او عم في
 نسك ارضا بروسته من اجل خلطته بالناس ابو حنيفة رضي الله
 عنه زبل الفار قال له حكم زبل الوطواط في الثوب مهنت بفتح
 الميم وحكي كسرها اي خدمته فيقع عنه فيها العموم الملبوس به راي
 الشيخ عبد الله المنوفي المالكى من عن نفسه واما اي افقو عن زبل الفار
 في ما يع كغيره فعلى عذر ان لم يعبر فكل انت ذلك المايح بعد بيرة
 بفتح الميم اي يميزه من الزبل المذكور وعندها بعد الشافعي قد عفا
 عما عطفها بفتح الفاء وبالمعجزة اذا حلت في ماء قليل او ما يع ان اخرجت
 حية من ريت حرة او نحو كغيرها من كل حيوان طاهر غير ادى مسقة
 الاحتراز عن ذلك وعندها قد عفا عن قليل وخ لغة في الدخان من
 النجاسة وقليل شعر نجس غير كلب وخنزير وما تولد منهما او من
 احدهما ويعفى عن كثير الشعر المذكور من ركوب احدهما الاحتراز عنه وقليل العجا
 النجس وما يقع قطا في من بعد غيبته وسر به يمكن مما جري بقوي او لا
 رايه في حد كثرة فلا يحكم بنجاسته فيه لانا لا نجس بالشك وفي ذلك
 عمل بالاصولين واستشكل في السرح الصغير بان الهرة تسرب الماء
 بلسانها وتأخذ منه الشئ الغليل ولا يقع في الماء يجب تطهيرها
 من النجاسة فلا يبعد احتمال مطلق الولوع احتمال عود فمها الى الطهارة

قول حفظ الحرمة اي احرازها
 وتنتهي عن هذه حرمة الوطواط
 فيه بالتعذر مطلقا اي

واجاب

واجاب البلقيني عن بيان فرض المسئلة فيما اذا احتمل طهارة فيها
 والاحتمال بوجوده بان تكون وضعت جميع فمها في الماء ونحو ذلك
 واعترض بان الرافي انما قال لا يبعد احتمال مطلق الولوع احتمال
 عود فمها الى الطهارة واجاب عنه الزين العراقي بان الذي يلاقي
 الماء من فمها ولسانها يطهر بالالاقات وما يلاقيه بطهر باخر الماء
 عليه ولا يضرنا قلته لانه وازد فهو كالصب من اريق ونحوه قال
 القاج السكي في توبيخه ولا يستثنى مسئلة الهرة لانا لو تحققنا
 نجاسته فمها لم يعف عنه فان لم يكن وروده ماء كثيرا نجس ما وقع
 فيه لتحقيق نجاسته فمها وانما حصل مسقة الاحتراز عن مطلق ولوعه
 لا عن ولوعه بعد تيقن النجاسة الا ان هزم اكلت من كلبه اي
 نجاسته بخلطة وغدت اي غابت لم انت وولعت في طاهر فاشترط
 انت لها غيبه يمكن ولو غيبا فم سبع مرات والماء بالقصر بكثرة
 كماء النيل ولا يشترط غيبته سبع مرات لانها في الغيبة الواحدة
 ربما تلغ بلسانها سبع واغاثت ثمة المتولي كقطاطان يغيب
 سبع او حيوان اخر وان لم يعلم اختلاطه بالناس بعد اكله نجاسة
 غيبة يمكن وروده فيها ماء كثيرا لم ولغ في طاهر لم نجس لما مر
 وهذه هو المعتمد وفي البسيط للغزالي راي تعبير خلطته اي الحيوان
 بالناس فلا يعفى عنه عن السبع ونحوه لانه لا مسقة فيه لا تنقار
 مخالطة وعشيرة كالهوان اكل الجنون نجاسة ثم ان وقع في
 طاهر من بعد غيبه يمكن وروده فيه ماء كثيرا على احوال جنباى جنو
 فلا يحكم بنجاسته ما وقع فيه قال المصنف ولورايها نجاسة في يد
 انسان فعاب لم اي واحتمل غسل يده في ماء كثيرا وتطهرها فيجمل
 بيان القول بنجاسته ما وقعت يده فيه بعد العود لبقاء النجاسة

وسؤاله ممكن ولجئنا بالحاقه بالهرة في عدم التجسس بدون سؤال
ولا بد من النظر في حاله ان كان ممن عادة الوضوء والصلاة انتهى والوجه
عدم التجسس كما يجوز من التعليل السابق وجاها بتبليغ دالها
خلت اي تركت تركيها استنها في غالب في الاوقات متلو ايضا
بورقة لغة في اوزة قولان للامام مالك بن النس الاصبح فيها
اذا اوردت على الطعلم نسا الخلاف في خوف ضيعته والافقاس
قوله الحزم بالتجسس لانه يقدم الغالب على الاصل لان الغالب
ههنا قد عارضه ان الاصل بقاء المالكه واضاعة المال منى عنها
والمشهور عنه عدم الجاسة وعندنا فيها قولان تعارض الاصل والغالب
والراجح العمل بالاصل وعندنا ان نقب في بعد ما اكلت بحاسة
فلها احكام قطنة وقدم في الطور كذا وان الصلاة راي في الصبي
كذا عفو بريقته من اجل اقبلته في الفم ما صنعت قطعا وما تجسوا
بنا المرأة برضعته وللأمام مالك قد حكي عن ثوب مرضعة ان لم
تبع اي تركت عنده اسباب خطوته اي اخباطها فيه مع النحر
منها ان بال الصبي بها اي بثوب مرضعته لها الصلاة فيها بلا
نضح لونه لمسقة الاختراعه مع عدم تقصيرها وسنة قد اى مالك
ثوب الصلاة لها النعم انت بها رخصة احسن برخصه ثوب
الصبي وحل المصطفى صلى الله عليه وسلم حال كونه علمنا اي جارا
امانة بالصرف للوزن مفعول عمل بنت بنت زينب من ابي العاص
في الصلاة حجة في ذلك الحكم لانه اي لبيد فيهم العفو عن ثياب
الاطفال وقوله قد تجت بالما بالقصر وقد غسلك الوابها ساظ
بروي برمته بضم الراء اي لانه خلاف العادة في الصبيان واحكام
الشرع تنفي على الغالب ويرد بان وقايح الاحوال عيان اذا اورد

فظاهرها

فظاهرها بخالف ما قرر في السريعة وجب عليه حملها عليه بل
قاعدة مذهبننا ما نص عليه امامنا السافعي رضي الله عنه ان
وقايح الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الجلال
وسقط بها الاستدلال فيكفي في الجواب عن الحمل المذكور احتمال
انها تجت بالماء وغسلت الوابها اذ هي الحليى باسكان الماء
اجراء الوصول مجري الوقف الى هذا المذكور وناقد عند القاضي الحسين
فخذ انت نقلا منحنه وقد تقدم الجواب عنه وكل مع الطفل والسر
من موارد جواز اعلا الاصل وغود النفس ان ترضى اي رضاها
بعسرة لما مر واكل فضيلته اي الطفل تحوي فضيلته وفي نسخة
وكل فضيلته تحوي فضيلته وكن حريصا على هذا الجملة راي
الحليى والقاضي الحسين والمنوك بحاسة ما قد ارسلت ديرين
رتمج معدة بناء على الاظهر وهو بحاسة دخان الجاسة منجسا
ثوبه حال كونه رطبا ومنجسا البتة عند النبي بما وقت بلمته فيجب
الاستنجاء وغسل الثوب منه وما على من يجار الروث عندها يتجسس
الثوب ان لا قابلية له وحزن بما ذكره ما اذا انتفت الرطوبة فلا تجسس
اتفاقا قال القميم ابن الرفعة وذا في الحكم اسهه وخ الجاسة لغة
في الدخان كما مر به عن عنده قلته وقال يوحذف الهزم للوزن
طيب والسبح الواسحاق الشيرازي صاحبه الزمخشي وبر طهر اي
طاهر بحسونة وما على من يجار الروث طهره القاضي ابو الطيب
في نفس تعليقه فاحكم بقوة لما سبانه تعالى يكون الباء قرأى
ما قاله حسنا لسائل صل لا تغسل لقسوة وهذا هو المعتمد الراجح
لان الترجيح المذكور لم يتحقق انه من عين الجاسة لجواز ان تكون الراي
الكرهية الموجودة فيه لجاورة الجاسة لانه من عين الجاسة

فأيضاً فإن الخارج من الدبر مما تعم به البلوى ولا يمكن الاحتراز
عنه فلو قضينا نجاسته وعدم العفو عنه أدى ذلك إلى مسقة وخرج
وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والإحداث الواردة في
خروج الزرع كحديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني وغيره ليس في
سعي منها ما يقتضي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في سعي من
ذلك بغسل الثوب وتركه الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة
العموم في المقال وذلك إما أنه ليس بنجس أو أنه نجس معفو عنه
وحينئذ فالأظهر طهارة الزرع الخارج من الدبر وعلى التنجيس يعني
عنه مطلقاً فلا يجب الاستنجاء منه وصرح الجمهور وغيره بكراهته
بل صرح الشيخ بنصر المقدسي بتأيم فاعله وما صححه من تنجيس
وكان النجاسة لا يقتضي تنجيس الزرع المذكور كما بيناه وإيضاً فما
في الباطن لا يقتضي عليه بالنجاسة حتى يخرج وذلك الباطن لم يخرج
وإنما خرج رجه فهو رجه مالم يحكم بنجاسته وفارت سقطت في الماء
القليل أو المايع منفذها المتنجس إذا خرجت منه حبة كالطير
عفوا وأما من أجل خلفته لمسقة الاحتراز عنه وزال من قال في تعليقه
خطا الطير إذا وقع في الماء يكسب بضم الميم منفذه لا يقتضي بقبته
إلى المياه فلا يقال الماء ما على منفذه من النجاسة قال بخلاف المستنجس
بالإحجار إذا نزل في الماء القليل أو المايع نجسه على الأصح وما قال
بمنفذه أي يبطله ماء قليل تحقق في المجري برفقة أي تحقق وصول
الماء إلى النجاسة التي على المنفذ فإنه يعني عنه أيضاً على الأصح في الروضة
وغيرها وفي نسخة مما تحقق بهيمة ستحت أي عانت يعني تركت
في الماء القليل أو المايع وعلى منفذها نجاسته أو سبع كذلك بفارة
الحق القربا بالقصر وهو الغوي وعرضه والحاصل أن الحكم المذكور

جار في كل حيوان طاهر غير لادبي قاضي الحسين رأي التنجيس أن
وردت بهيمة على الماء القليل وعلى المايع وعلى منفذها نجاسته وكذا
أراد قطنة كذلك والأصح خلافه كما مر والبول من سمك في الماء معفو
فلا تنجسه وإن جري بوله ما بالقصر دون قلته أي ماء قليل بأن
كان دون القلتين لتعذر الاحتراز عنه مالم يغيره فان غير نجسه
ومثل البول فيما ذكر الروث قال البند نجي سالت الشيخ أبو حامد
عن السمك يلقي فيه الروث هل يוכל فقال هو طاهر انتهى وفي
تعليق القاضي أبي الطيب أنه لو قلنا سمكا وفي بطنه الروث تنجس
الزيت بما في بطنه من الروث وتنجس السمك انتهى والصحيح الأول
وبول البقير يفتح الباء وقد تكرر لغة في البقير على كدس الحبوب
بضم الكاف وهو فكم المجمع من الفج وغيره على حاله بالية
وهو الدراسة لمسقة الاحتراز عنه فترك غسل حنظلة مثله وادلف
بالصنف للوزن وهو الذي لم يخف من الرجال قال المصنف مسئلة مهمة
لم أرى من جوارها جواز القاصي شرح بعدم صرفه للوزن للرواية التي
أخت صاحب البحر له عبارة رأيتها أي طيبها كالصلاة ونحوها مع بول
قلته بضم القاف واسكان اللام ويفتحها ما يقطع الختان وذكر الغلام
ويقال لها غيرة بمجمة مضمومة وراء ساكنة وقال فروقنا به كرم أي مكره
مع صحتها ثم علق كراهتها بقوله لما حبت من بوله قلته وفي نسخة بول
قلته في نص روضته أي كتاب روضته الحكم وزيئة الأحكام بنارعه كل
من جوزه قال جواب فقال ما إن لا صلاة له ولا أمانة به فليقتضي بصحة
أي هو الصحيح أو يجب غسل ما تحتها لأنها مستحقة الإزالة ولهذا لو أزالها
إنسان بقتلها فما تحتها كالظاهر ولم يجب غسل ما تحتها في الجنابة
ولو التحبس فيها سني فاعتسل ثم خرج ما التحبس فيها لم يجب عليه

اعادة الغسل كما سياتي في كلامه وان المسلم السليم قد كونه عليه المذكورة قد عدته
وهي حبس البول في خنثى شكل فرأى في احكام الخنا انما يختص
وقال بن الرقعة المشهور وجوبه في فرجه جميعا ليوصل الي المستحق
وعليه قال النووي اذا احسن الخنثى خنثى نفسه والا استبرأ انه تحت
فان عجز عنها فاولاه الرجال والنساء المضروورة انتهى والمعتد ما صححه
النووي وغيره من انه يحرم ختانه سواء كان قبل البلوغ ام بعده لان
الخنثى لا يجوز بالشك ولا يخفى ان ازال ما الحبس من البول يحصل
بغسله بالماء فلا يشك في قول الفقهاء الرجوع عدم وجوب ختان المشكل
ولا تاخير وجوبه في حق الصبي الي البلوغ وعلى عدم اجرامهم خلاف ابلج
المخفف بما يل في التخييل با بلج الا قلف خنثفه داخل القلفة لانه من
ان ما تحته في حكم الظاهر لانه ظاهر حقيقة اذ لا يخفى ان القلفة جزء منه
بخلاف الخزفة ونحوها لم يستبح اي لاقف حرام اي جامدا في استنجاؤه من
البول المنتشر الي باطن القلفة في مقتضاه كما في بقية فتحت تحت
معدته وكما في الخنثى المشكل وذهب شيخنا في ذلك من غير ذلك
فتعين الماء في جميع ذلك او حكم باطنها اي القلفة حكم الظواهر في حبس كني
فلا يجب الخروج بعد الغسل اعادته كذا في غسل طهرته من الجنابة فيجب
غسله ما صحوا غسلها الا بباطنها على الصحيح كما في جلد فروة اي رأسه
وان ستر الشعر الكيف يجب غسله في الجنابة ونحوها والدم
من باله صلى بالاجرة ونحوه اذا جرى بعد طهره الماء بالافصاح للحكمة
اولم يكن خارجا بالبول مختلطا بل سأل من فرجه في خوف فضبه اذ
لا يقتضي وجوب الاستنجاء حينئذ والاستنجاء في الدم المخرج
في غير وقتي الحيض والنفس او بول راي سيس بكم اللام وفي
نسخة سلسا بانصب على الحال من فاعل راي عما اصحاب من البول

فلا امر ظاهر

قوله

قوله

قوله عليها اي الجنابة

حق

قوله لا يجزى ولا ماء ايضا
لا يجب عليه الاستنجاء مطلقا

والبدن

والبدن والعصاة معوانه في حال قلته بالنسبة الي تلك الصلاة خاصة
اذا اختلط كل منها بفعل ما يجب فعلة واما بالنسبة الي الصلاة الثانية
فيجب غسله وتجديد العصاة كما هو مقرر في محله وافاد كلامه انه لا يبقى
عنه في حال كثرته عرفاني غير ما ياتي وهو كذا كذا الكثرة اذ اليوم
الصيام ان كان كانت المستحاضة ضائقة لمفع السد بالنسبة المهمة
اي حو فرجها او اذ او في نسخة او في بحسوة بان تاذت به فيحرم
عليها الحسوة الاولى ولا يجب في عليها في الثانية فتصلي في غير
المسجد ولو قطر الدم منها على المحصر اذ المسقة توجب التيسير واما
حافظوا على صحة الصوم هنا لا على صحة الصلاة عكس ما فعلوا فبين
ابتلع بعض غيبط قبل الفجر وطلع الفجر وطره خارج لان الاستحاضة
علة منقصة فالظاهر واما فلو راينا الصلاة هنا لتعذر عليها
قضاء الصوم المحسوس لان المحذور هنا لا ينتفي بالكلية فان الحسوة
ينجس وهي حائلة له بخلافه هنا والنسخ المعلوم الشرعي وغيره في
ورق اجرة الذي يقطر عليه في حال رطوبة عجزوا به الجنابة عفو
اي معفو عنه للحاجة اليه حال كونه اي كتابته ما تحسوا فلكم منه وما منعوا
من كتابته مصحفا من حبر ليقفه وان كان محرم كتابته القرآن بالماء النجس
وعلى النسخ النجس لما مر وان لم يكن المحرم وسكون المسئلة مستحسنا
بالجاء الظاهر غير المحرم وقد سمع المحلل ثلاث سموات لا تبقى نجس
لا يبقى به الا ان لا يزيله الا الماء او صفار الخنزير يجري به عرف في
النوب او بدن المستحضر عفو اي معفو عنه كقطرة اي الاثر المذكور
على الاصح ان استنجاء طاهرة لجواز الانتصار على الجاهل فغفي عن
الاثر المذكور لعسر تجنسه وان سأل في الصفقة والحنثفة في الراعي
او استنجاء به كسسته اي بنجر نجس لم سأل العرق منه فانه يعفى عنه

وفيه ان كان تحتها الماء ينزل
فيه الدم ان المستحاضة يصرح
اعتكافها

كالأظهر وهذا لم أره في شرح الرافعي بل لم ينقل جواز الاستنجاء بالنجس
 إلا عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ويمكن حمله على مرجوح ذكره الرافعي
 فيما لو استنجى بنجس من الماء لا يتبع الماء بل يجوز الاقتصار على الحجر بعده
 فإذا استنجى بالطاهر حيث شئت ثم سال عرقه بالارغف على هذه الراي
 ولو لا اني رأيت هذا المتن بخط وار موافقه لاحقة على غلط النسخ عن
 نفسه متعلق بقوله عفو اي العفو عن الار المذكور بالنسبة المستنجي
 خاصة دون غير اي غير المستنجي ولا يعني عنه في حق اذ العفو للمحاجة
 ولا حاجة للغير اليه فلو حمل المصلي مستجرا بطلت صلاته كما لو حمل زرع
 نجاسة أخرى عفو عنها او جواز استنجس المنفرد او جواز ما دونها
 وان غسل مذيجه او آدميا او سمكا او جراد امينا او عيشا في باطنه غمرا
 او قارورة ختمت على دم او نخوم ولو استنجت المرأة بالجامد ثم جامعها
 الرجل نجس ذكره و دون الباء حتى لو اصاب ماء قليلا نجسه ولا فاء
 اي الار المذكور في ما يبيع رجس اي نجس بجملة اي جميعه وان كثر فلا
 يعني عنه اندر في المحاجة الي ملاقات ذلك ويتعد ركنه من ما غاب
 عن طريق بكون الراي اي نظرس اعطى ما هذ في اعتدال في
 المختلف بان لم يجاوز بصر العادة اي والنجس الذي لا يدركه بصره اغتسل
 بصره عفو عنه من اجل دقته اي قلته عرفا وفي نسخة قلته كنجس بمجمله
 ذباب برجله او غير ما المسفة الاحتراز عنه فلو رآه احد الطرفين وهو جازع
 بصر العادة كان له حكم القليل ولم يحكم برؤية اغنياما بالاعتدال
 كما مع حيثما اقراء اي السامع فقد وانداء واع لهم في بلبه المحقق بان لم يسمعوا
 في يوم جمعة فانه لا يجب عليه الجمعة وان سمع النداء كما ذكره الاصحاب
 في كتاب الجمعة وناظر نظر الزرقاء اي زرقاء اليمامة من صبيحة يومين أو ثلاثا
 اذ حكموا ان قصصه عنه بدتيم بتسديد الباء للوزن فصوروا بينهما في

بصير

فرها

ندرها وان وفي نسخة فان منيت غلظة في الرجس اي النجس ثم هوت
 في الزيت سلا او سوهوت نجس بسترته وفي نسخة بسترته ان فوق
 ما حلت فاسمحة الكثر فلا تنجس رطبها ولا ماء قليلا المسفة الاحتراز
 وطوف النفس اي كلغها اما تقوي له بيمته اي للمداومة عليه وفيه كان
 صلى الله عليه وسلم اذا عمل علا كان له و بيمته اي دوما عليه كهر طوف
 فينا وقد حلت برجلها نجسا في حال رطبته نجس بروتته لم مشيت في حال
 رطوبته على باب او حصر سجد او نحوها فانها لا تنجسها وبنت ودران
 من حشش بضم الحاء المهرلة ونجسها بيت الخلا وقال بن قينة انه في اللغة
 الموضع النجس اذا وقعت في ما يبيع او وضوا بفتح الواو والماء دون كثرته
 اي القليل فانها لا تنجس وانما حشش او جراد او الفرائس مني او شبهه كفراد
 فوق بسترته وبرجلها نجاسة لا يدركها الطرف فانها لا تنجسها بيت
 الوطيس وهو القرن اذا السرجين وهو الزبل او قدم ابو حنيفة رضي الله
 عنه طهر كل خبرته لان رباو السرجين عنده طاهر وهو وجهه عننا قال
 النووي في شرح المذهب وجري عليه غيره الاقتصار الصفت بارصه
 فلمها غسل لطره لا ياد او قدم بالنجس لم سح بئس رطب نجس
 واذا التي عليه الخبز نجس ظاهر القسرة السفلى من الرغيف فيجب غسلها
 قبل ان يוכל والحمة شوية كالحبزا سفلى نظير واجب من رجس
 عرصته واذا عجت العرصه في الاصل برماو النجاسة نجس ظاهر شرة
 الرغيف السفلى من كل خبز خبز عليها او اللحم كذلك والمجان طنجوا
 بالبول او نجس غسل ظاهره كاف بجملة لان الطهارات كلها اما حلت
 على ما يظهر ليس على الاغواف او طنجو بطهر بطهر باطنه فلا يكتفى على هذا
 غسل ظاهره او عصم على كليهما وان لم تجب الحصر في غير اوجه
 ثاني لمقتنه ارجحها اولها وهو المخصوص وبقيته طنجت في ما يبيع نجس

في

كض
ورطه

١١٨
 في الغلة قد في كل النجاسات او وان
 كثره العوض

فلا كراهة في أكلها كل حسوا لها بصفرة في سائل قاله مؤلفه وهو
 الصباغ والمالكى رأى أن حكمها حكم اللحم لأن منافذ المعجى القشر تحرى بها
 كل حمة إذا لم يسرى منها إلى داخلها وليد امرئ أحدها بيضته في حرقة
 شويت فزسحها ما منع أحراق خرقته لأن عرق البيضة يخرج من المسام
 فيمنع أحراق الخرقه والبيضة تستوي بوصول الحرارة نأينها إلى الوجه في
 الماء شتبا أو كونا وسلق به البيض ظهر طهره فيه عند الأكل كاللحم المطبوخ
 وجوابه أن رشح البيضة يكون من داخل إلى خارج وخروج الداخل يمنع
 دخول الخارج دليله العين الفوار لا تنجس بالآفاه وهذا دليل على
 أن مسام البيض نافذ وعفت الكلب يكفي غسل ظاهرها سبعاع الترتيب
 كغيره وقيل بل واجب تغوير عضته أي ما وصل إليه ألبانها وطهره لا ينشرب
 لعابه فلا يخلطه الماء قال الإمام وهذا القابل بطر وما ذكره في كل لحم فإني
 معناه بعضه الكلب بخلاف اللعاب بغير عض وقيل هو عفو بلا غسل
 مع نجاسته لأن الله تعالى أباح أكله ولم يذكر غسله وطهونه الاحتراز منه
 وبعضهم يضم اللحم قال أن عضه عن قاضا فتنجس أنت كل حمة لمرأى
 النجاسة إلى جميع البدن وقيل يكفي غسله بالترتيب وقيل أنه طاهر وقد
 علم قاطع أن الراجح وجوب تسبيحه وتربيته بطوبى الفرج من كل حيوان
 طاهر وهي ماء أبيض متروك بين المذي والعرق من يحكى نجاستها
 وهو القابل بالوجه الضعيف ووجه أنها متولدة من محل النجاسات فكانت
 منها فذكر قال في تركه يقع عنه وعن بيضته فلا يجب غسل واحد منها في سائل
 اجعوا عليه الإمام رأى تفرج ذلك على تنجيس بك أي رطوبة وفيها
 وجهان أصحها طهارتها قياسا على العرق مما جاع وجهه في الخلاف فتنجس
 ذكره على الضعيف فيجب غسله ولا ينجس على الأصح من أنها طاهرة هذا
 إذا لم يسبق المذي أي خروج المني فإن سبقه بان خرج منه المذي أولا

لم جامع فخرج منه المذي ثم المني أو نجي بنبلة أي بالتبل بضم النون
 وفتح الباء وقيل بفتحها وقيل بضمها وهي أجمار لا سنجما يعني استنجا
 بغير الماء بأن استنجنى به كل من الرجل والمرأة أو استنجا بالماء والمرأة
 بالآحجار أو بالعكس منه نجس في الحالين كذا رطوبة الفرج قل له
 يعني بالجمرة بكسر الهمزة وفتح الجيم كلامه أنه لا يتصور خروج سبي طاهر
 من ذكره سلس البول أو المذي أو الودي فعليه إذا جامع التبرز من
 رطوبة الفرج فترية بفتح الفاء المسناة من فوق وهي القصة البيضاء
 بفتح القاف التي تخرج عقب دم الحيض عند انقطاعه كما ذكره بقوله
 لدم الحيض عقبه في طهرها نظرا لشيء بعينه وينبغي أن يقال إن قلنا
 بنجاسة رطوبة الفرج فهي نجسة أو بطلانها فوجهان أصحها طهارتها
 لأنها رطوبة منفصلة قال أحمد بن حنبل ساءلت السافعي عن القصة
 البيضاء فقال هي سبي يتبع دم الحيض فإذا رأت فهو طهر من رطوبة الفرج
 بالبناء المفعول في ما جع نجس فغسل طاهرها كاف بحجته سكتة
 بالبناء المفعول بالسمة بفتح السين وصفها طاهرها كباطن لها
 أي الزنتونة والسكين طهر بعينه وقيل تحق في النار وتسمى بالطهور
 له فاقطع بها يابس في حال بيبسته ووجه الأول الأصح أن النظير
 إنما هو على ما يظهر لأعلى الخوف وإنما لم يكتف بهذا في الآخر لأن
 الانسحاق به مثبات غير ملائمة له فلا حاجة للحكم بتطهيره من غير
 اتصال الماء إليه بخلاف ما نحن فيه والسيف إن فسدت بالماء بالفضة
 أي بفسده بصفاته قاله رضي الله عنه قد عفي عنه بحجته حفظا
 لصفتها وحمرة ولو غير محترمة قد غلت بالمهمل أو المعجمة في الزن
 حتى ارتفعت وتنجس ما فوقها من المني لم يهرت أي نزلت وتخللت
 بلا مصاحبة عين عما على قد عفي أي الآية مع بطن حرة يعني الآية

كثير البعوض
 كجنته

بأطنه

قد عفت

حكوا بطهارته جميع الداء حتى ما ارتفعت اليه الخمر لم تزل تبعا لطهارة
 الحبل ولا لم يوجد خل طاهر من حمرو ما ذكرته من طهارة المضرة بقله الشح
 عن القاضي في الربيع الايلاقي وحزم به النووي في فتاويه ونقله عن
 الاصحاب ونقله الفتوي في فتاويه عن بعض الاصحاب لم قال وعندك
 ان نجس مفعول المضرة واليه ذهب بعضهم قال انما ارتفعت بفعله ^{الشح}
 ولا يظهر الداء في الاضرة وكذا الخمر لا يصحها بالمرتفع للنجس تطهير
 حر يعني حره وظرف الخمر حلت حاصلا بصيغ الما عليه لزوال نجاسته
 ببل تطهيره ^{شح} وقال احمد بن حنبل لا يطهر بالفصل المذكور بل كسر
 حر بها وشق ظرف لها حتم لا هنته اي لا هنتها وتغلظ حرها وتكسر
 عن فاعلي جليلا ليدل على حكم الطهارة تبعا لطهارة الجبلد بالباغ في
 منصوص زو صنفه وغيرها وعبارة النووي ويعني عن قبله فيظهر
 تبعا واستشكل الزكشي بان ما لا يتاثر بالباغ كيف يطهر قبله
 قال ولا يختص الا بان يقال لا يطهر وانما يعطى حكم الطهارة انتهى
 وقد اشار المصنف الى حمله على ذلك بقوله حكم الطهارة قال بعضهم
 وقد توجه كلام النووي بان يطهر تبعا للمسقة وان لم يتاثر بالباغ
 كما يطهر دون الخمر تبعا وان لم يكن فيه فخل عن ميتة عدت نفشا
 اي دما يسيل عن شق جزء منها في جياها عفو عن ما مات فيه ولم
 يظهر فيه ميتة ولم يغيب ولا نجس نجس البخاري اذا وقع الداء
 في شراب احدكم فليغمسه كله لم يضره فان في احد جناحيه داء وفي
 الاخر شفاء زواله الورد او دواء بن خزيمة واي جبان داء تبقى الجناح الذي
 فيه الداء وفي رواية لابن ماجة احد جناحي الداء سم والاخر شفاء فاذا
 وقع في الطعام ^{فمقلوه} فيه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء وقد يعني
 عنه الى مونة ولا سيما اذا كان الطعام حارا فلو نجس لما امر به وقس

تقطير

فمقلوه

بالذباب

بالذباب ما في معناه مما لا يسيل دمه نحو الحاربي جمع حربا اذا لم يكن في
 الرمل والربور يضم الزاي ووزنه كذا الذباب ودوله العراش يفتح الغاء
 عققا عن كل من هو غيرة كهيئة قملة كبتته واسار هذه الاسلة الى ان
 لا فرق في الميتة المذكورة بين التي لا دم لها سايلا اصلا كالخنفسا والربور
 والدود وبين التي لها دم من غيرها كاللبي والبرغوث والفعل والقراد
 او من نفسها ولا يسيل نحو الحاربي او خرج بذلك نحو الحية والضفدع مما
 له نفس سائلة كما سياتي فوزنه او ميتة اخرى لا نفس لها سائلة ان
 تدب بالمعجم بان اصبحت اجزاءها في طعام القدر حل لنا تناول الكل
 لبقائه على طهارته في منقول حجة يعني حجة الاسلام الغزالي في الاجابة
 وهو موجود في كلام الامام ايضا فعلم من مائة فوله كبر من الجبلد من اراقة
 نحو عسل ودهن وسم ماتت فيه وزنه لبقائه ميتة ولعدم نجس وجبة
 صحوا نفسا تسيل لها كضفدع بكسر واو والله وفني والله لغة ضعيفة
 بحيث ما يخرج ماتت فيه على الاصل في الميتات عن مالك رضي الله عنه
 كثر زيت اي كراهته قارة بما لم يزره وفعت نجسه يضم الميم والميم
 اي الزيت فانت فيه ما راي ايجاب زجته لبقائه على طهارته قال ابن ابي
 حنبل عن الجباب تكون في السام يموت فيه الفارة الفتوي طهارة ما
 نجس سام من زيت ونحو ماتت فيه فارة فلا نجس طهارة وعندنا هذا
 كله نجس بلا خلاف لانه ما يقع في نجس وتعدر تطهر من نجس في دوده وغيره
 ان صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة يموت في السم فقال ان كان
 حامدا فالقوها وما حولها وان كان ما بقا فلا تقرنوه وفي رواية الخطابي
 فان يقوم فلو كان تطهر لم يقل فيه ذلك ان ميتة الادوي يكون
 الباء في ما يقع اوما قبل حصلت فطرته لم يترك عنه نجس طهارة
 ميتته لقوله تعالى لقد كفرنا بني آدم ونفسه النكير ان لا يكتم نجاستهم

مراد به نجس

بموتهم والخبر الحاكم على شرط الشيخين لا تجسوا موتاكم فان الميت لا يجس
 حيا ولا ميتا وخبر الصحيحين ان المؤمن لا يجس وهو بعلم الحي والميت كان
 لو تجس بالموت لم يؤمر بفعله كسائر الاعيان المجنونة وحده اي لا يجرى
 الميت في صلاة لا تصح له كما لا يجرى بغيره من رخص بولته او فحواها
 لصيرورته حينئذ كالجاسه الظاهره بخلاف حمله جثا لان الحياة اثر
 في دفع الجاسه وكل انت جوارح الخلل والفاكه او المجبن او الخوف دودا
 او مع النار لعسر تحييزه بولته منه بخلاف اكله منفردا او اكله مع ماله بولته
 منه في كل من السمك صغيرا قلمي في زيت او ملح اي تجسوته وفيها الروث
 فقد قال في الروضة في باب الاطعمه قال الرويان بجوز اكله فله وقال
 السلف ما زالوا يتساهلون في ذلك قال الرويان وبهذا فتى انتهى
 وسأل البند بنجي ابا حامد فاجاب بالعضد المار وقال ابو طاهر بن القاسم
 ما تجس به تجس به في كل ما كان حيا حال الحياة او الموت بما في
 بطنه من اوي بول وروثه فانه يجوز له ذلك فينجس الزيت ولا يؤكل
 السمك لاجل ما في بطنه من الروث والا صرح مامر والكوف ان صرح جوا
 اي طلو ابا الرحمن يعني بالطين المحبون بالرياء النجس باطنه فانه
 نجس لملاقاة الجاسه مع قلته فانظر لكثرة بمصير قلتي
 لتعود طهارته وزل من قال وهو بعض من صنف على الحادي الصغير
 يعني عن نجاسته ما قاله ناقلا عن احد وفي نسخة فاقول اي بالرفع
 فاعل قاله ونصبه في النسخة الاولى على الحال من فاعل قاله وهو الضمير
 الراجع الى من بل من قرأه وفي نسخة حر بطنه فهو خطا فاحسن كفاصل
 قال في العصفور ورقن اي بولته يعني عنها كبول خفاشهم او ذرقه
 فاسم بقلته وما اصاب في قوله بل خطا ولا معنى يساعده لان الخفاش
 بعصر النحر منه لانه يكثر طوافه علينا ليلا ونجاساته في البيوت بخلاف

الشيخ
 طاهر وقال أبو طليب بن ربيع
 الهمزة للوزن او القياس ابو
 ابو الطيب ما قد قلوه في
 بطنه نجس مع زيت فليست
 ببوله

العصفور

العصفور ما قاله ناقلا عن احد وفي نسخة فاقول بل من حر بطنه فهو
 مردود وبولته من اتيان صديقه جوا ببول فيه فطار بها اي بالعدة
 تياطر قد راي شيخنا بطهرته ولم اسلم ما اتفق به وراي فلا يصح اذا
 شاهد النفل لا يقضي بصلته في رغبة صعدت من بولته نزلت في بحر
 نجس القاصي حين بفتوته وصاحبه ابو سعد مع الجوي يكون
 الباء قد الحفا رغبة تعلو ببولته وشاهد الطرف فقد مرته دلالة
 او مطلقا المقل بضم الميم وسكون القاف اي الغمس لا يكتفي لو ضلته وحاصله
 انه رد ما قاله شيخنا بوجهين احدهما ان القاصي الحسين قال لو بال انسان
 في البحر فطار من بولته رغبة علي وجه الماء فهي نجسة ولها حكم الجاسه
 الجاسه فيجب التبعاد عنها على الجديد والرياس كالرغوة لانه
 يتفصل بمماسه البول الماء فهو اما من البول او من مماسه البول وقد
 وافق القاصي صاحبه كما مرنا بينهما ان يجر اتصال الجاسه بالبحر
 لا يصير البول طاهرا بل لا بد من زمن يتأخر فيه سريان في الماء وغلبته
 عليه ويشهد لذلك ان الاصحاب قالوا في مسئلة النظرف ان الغمس وفيه
 ماء نجس في ماء كثير وكان واسع الرأس لم يظهر بحر والغمس بل لا بد من
 مكثه تحت الماء زما يمكن فيه تراء الماء فيه واتصال المارين اتصالا متراجا
 دون اتصال مساهمة الشيخ وفي الرين الملوي راي كواره بضم الكاف
 ونحوها مع تشديد الواو فيها ومع تخفيفها في الاولى وحكي ايضا
 كسر الكاف مع تخفيف الواو ويعبر عنها بالخلقة جعلت من روثه او من
 بول البقر ورماد الجاسه ويتصل به العسل يخلوها كل من عسل بطنه بالتصغير
 حيث قال ان مثل هذا ينبغي العفو عنه للمسقة كحال لبناء حله بحر بنسخ
 العين من سائر قريه في رقت حلقه قد قال شيخنا في شيوخه بالسلم بطهر
 النظرف مع لهي لما راي حرجا في عمر صوته وقد توسع في الفتوي فاجاب

بفتح
 بفتح

هو
 فليده

ما ضاق من واسع بقضا بفرجه حيث قال اذا ضاق الامر اتسع عني
 النجاسة اذا بالطين قد عجت وانخذ منها وان لم تطهر بالطبخ ولا
 بالغسل بعده لعدم سريان الماء اليها بطهرها فلا يجوز استعمالها
 ولا الشرب فيها ولهذا قال فلا تكن شارباً يوماً بقلته اي منها
 لنجاسة ما بها قلته من ما بها ابدالم يشرب المزج بكون الماء وكان
 لا يشرب من حباب محمد بن طولون بمصر وبقايتها نجس بالنجاسة والماء
 لا يطهرها وعدها نجسا وفي نسخة عنده نجس في حد قلته ونحوه
 خرف السرجين اي المعجون بالزك قد سقوا استعماله في ما قليل
 او مابع او رطب لنجسه به فلا تكن اكلها رطبا يوما بقلته ووجه
 انها تطهر اذا بالماء قد غسلت ووجه اخر بالصرف الموزن لا في ريد
 المروزي وسبقه انها اذا غسل ظاهرها ظهرت ظاهرها وباطنها وقوله
 بالرفع عطف على ان يجوز استعماله في الاكل وغيره قد اجاب السافي
 بالرفع انه لما عذ البقة يسرا بعد عسرة وهو نقل الروابي في باب الصلاة
 بالنجاسة ان السافي سفل عن الاواني التي تعمل بالنجاسة فقال الامر
 اذا ضاق اتسع وفار جفت حبات كنهها وبوطها عاب افتوا بطهرا
 عملا بلا اصل قال الشيخ ابو محمد الجويني ومن البديع المنكرة غسل الفم من الخبز
 بنوهم نجاسة ووجه ما قاله ان كان نجسا فاكله حرام وان كان طاهرا
 فلا حاجة الي الغسل منه اذا لالنجاسة قال ومن البديع غسل الثياب الجديرة
 قبل لبسها لنجس نجاستها وفي معنى ما ذكره غسل البيض والبقل الذي
 زبلت ارضه بالنجاسة فان النجاسة لا تناس الزرع اما اذا راي علي
 البيض نجاسة فغسلها واجب ان اراد قلبه وان اراد سلقه او سبه
 لم يجب ازالة النجاسة التي علي القشر ثم اذا سلقه ازال قشره ثم اكله
 ويجب الاحتراز عما علي القشر من الرطوبة من ماء السلق وقد اشار الي ذلك

بمحضنة

المعتد فقد
 صحح

بقوله

بقوله وغسل ثوب جديد ماراوه هدي كفا سفل فمذاكل خيرة وغسل
 البيض والبقل الذي قصده ابد قتلهم نجاسته بل بقلته وخرج عجت باليد
 صليب وفتح النون مخرج النجس ليصير بها نكاحا لانه نجس على طهري
 روضته للعفو عنه وظان وصرفها اي النجس ماراوا حل العرواء به لسلب دفع
 بها عنها برمته نجس مسلم عن طارق بن سويد انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الخبز وقال اني اضعه للدواء فقال انه ليس بدواء ولكنه داء ونجس البهني
 واني نعم الوصي باسناد حسن ان ايده تعالى لم يجعل سفككم فيها حرم عليكم
 وفي رواية لم يجعل سفككم فيها حرم عليكم فيها حرم عليكم
 ان الله تعالى حرم الخمر سلبها المنافع انتهى وما دل عليه القرآن من ان
 فيها منافع للناس انما هو قبل تحريمها مجوزا جازا لندوي به كالا بوال في
 مرض فانه يجوز التدوي به كما تنبأ في المعجون بالمحوم الحياة وصرفها لم
 ينجس لغير عطش او جوع لم يشرب به حال الاضطراب لا لقصته بل بقلته لم يجد
 ما يشفيها به الا الخمر فيجب عليها ساقطها بها لان فيه ابقاء نفسه وقد
 قال تعالى ولا تقتلوا انفسكم ولان السلامة به قطعته بخلاف التدوي بطهرا
 سفيت بابول او نجس حتى تمت اكلها او شربها قالوا برخصته ولا ياتي بها
 الخلاف في الجلالة وينبغي ان يري طعم الخبز او رجه بها ككل جلاله يروي بقلته
 وفي نسخة تؤذي ويفرق بان الجلالة يمكن علفها بالطاهر لينزل ما ظهر
 بها او البطخة لا يمكن فيها ذلك الصفة اني قال هدي عينها نجس وكل رزع
 نماز سفي بولته وسخلة رصفت من كلبه او خنزير او حية اي نساء
 وراوت تيسر بها فاكلها جائز مع كرهه لغيره اي مع كراهة لبسها تنزهها
 وطاهر طوبى بالفرق بالملامة السرجين ما داني الكرس وفي حناه
 كل نجس جائد وجعل منه اجرا صار نجسا جاز له ان يشرب بكون اياه
 به سجد في خط بله نه علي الصحيح في شرح المذهب وقاصي الطب اي

عن الجلاله هي الوجوه
 التي ترى النجاسة
 تاكل بولها هو نجس
 خربت بالقاذورات

القاضي ابو الطيب عنه روى في نسخة راوا منع البناء المسجد به رعيما
وفي نسخة ترغيبا لحرمة وهو مقابل للمصباح وينبغي ان يجب منه
فرض حرمة به لان الصلاة عليه لا تصح فيه فنجس على المصلين ومنع
من الصلاة معه بدون الحائل وايضا الصلاة على النجس مع وجود الحائل
مكروهة كراهة تنزيه ولو بناه فلعج وهكذا منعه ايضا بكفنه اي يحرم
بناء الكعبة بالاجر النجس لحرمتها ونفس السافعي رضي الله عنه في الآم
ان الفرض مقتضى بطونه نجس من بعد سنته لعله قد رأى بالفضل
طهرته كطونه نجس من نفس روثه لا بالرماد من السرجين اذ خلطوا
وترب فغيره من بعد سنته لبقاء عين النجاسة وحاصل المذهب
ان لو خلط طين لبن بنجس جامد لم يظهر ظاهره بالطبخ ولا بالغسل
او بماه نجس او بول طهر ظاهره بافاضة الماء عليه وباطنه بالنقع
في ماء حتى يصل الى جميع اجزائه كالحجيين بماه نجس فلو طبخ النجس
يظهر ظاهره بالغسل وباطنه بدقه ناعما ثم بافاضة الماء عليه فان
كان رخوا لا يمنع نفوذ الماء فهو كما قبل الطبخ ولو نجس بشئ من قبل
كسيف ومرة لم يظهر الا بالغسل ثم النجاسة اما مغلفة واما مخفية
او متوسطة فالمغلفة نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما او اجزاها
فيجب في ازالتهما سبع غسلات احدها من بتراب ظهوره عز وج بحيث
يكبر الماء ويبسر بواسطة الى جميع اجزائه اي المحل والغسلات المبركة
التي فيها وفي غيرها ثمة واحدة لكن لا يجب الترتيب في الارض الزاوية
والمخفية بول الصبي الذي لم يطعم غير اللبن للتغذي قبل تمام الحولين
ويكفي نضجه بالماء بحيث يعم المحل وان لم يسيل والمتوسطة ما عداها ثم
النجاسة اما حكمة وهي التي لا نجس مع نيقن وجودها كبول جف
والاصناف ويكفي جري الماء على جميع المحل واما عينية وهي التي نجس

ويجب

ويجب فيها روال عينية او صفتهما من طعم وان عسر وزلج واوان فلا يظهر
محل لجميع بقاء سمي منها والريح العسر واللون العسر بحيث لا يزال الا بالحق
او الفرض ان بقيت في الثوب او بدن او نحو من بعد غسله فاحكم
بظهره للمسفة والحق والقرص سنة وقيل شرط فان توقفت ازالته
على اسنان ونحوه وجب كما جزم به القاضي والمتولي ونقله عنه النووي
في مجموع وجزم به في تحفته وصح في نقيحه وقيل هو عفو مع النجس
ان حكوا عن التهمة المتولى لا يحكم بقوته فانه احتمال له ضعيف
والرافعي راي في اللون ايضا قوله اي صاحب التهمة والامرون
على تطهير بقعة الزنج العسر واللون العسر او خفيفة في الاسكان
قال له بشر خنزير حرز محدودة كحاجة اليه وعندنا اوجه احدها
العفو مطلقا قال في الروضة وحكي ان ابا زيد كان يصلي بالخف المخز
بشر الخنزير النافذ ويقول الامر اذا ضاق اتسع وانها وهو لا يصح
المنع مطلقا اذ لا يظهر الا بفسله سبعا احدها من بتراب الطهور
والفرق لا اليها وهو العفو عنه في حق الاساكنه دون غيرهم في مذهب
ابي حنيفة ونصه المنع فليخرب بليقته كاحمد بالصرف للوزن هو في قبل
فانه سئل عن شعر الخنزير فقال لا يجوز وقال يجوز باللب فانه يقوم مقامه
ليت من كثرها بفتح الكاف اضر من كثرها غزلت بمسطها اضم الميم او كثرها ونحوه
سرحت لا شعر سرحت فانه نجس وقد تحسه في حال الرطوبة فنجس
وليت من قدره في خفا يفارقه حال الصلاة الي تطهير سبعة من الخنزير
اذ كل خف به من نجس اي خنزير من نجس ذكره فان شكك فسل اسكان
صنعتة نجس ولو كثر ما ذكره او ما ذكره ظاهره اذا لم يخل ذلك الخف بغيره
ولا نفقه قولنا من الاصل والغالب واظهرها العمل بالاصل او خفيف
عم اعفوني كل نجس بقدر درهم البعلى وسكنه وعندنا لا نعوم فلا

فيه

الخنزير

بعض عنه والحديث الثاني الدارقطني خذ من سجدة في نسخة صحيح
سنة ولفظه تعاد الصلاة من قدر الدرهم وقال اصحابه اي في خيفة
من روث ما اكلت دون التي لم ياكلوا بحرمة دون النفاخس عفو
عندهم صبطوا فحشا برجع على انواب هنته اي خدمته عن الطحاوي
يسكون الباء وعن كرازة بن يحيى في نسخة اخرى في مثل فاقصد لصنيتها وتبل
صنوب ذراع في الذراع وقال صاحب نسخة اخرى لو بان ذاب في الشارع
وتطاب منها قدر رؤوس الابر على غنه ففقس وذو القياس فلا يقضي
بصحة ولا يبن على نجاسته مطلقا خبر الصحيحين من النبي علي وفي
نسخة الرسول قبر يعذب من ثلوث بولته ولفظه من يقبر من فقال انها
ليعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من البول
وفي رواية اخرى لا يستنزه ودلتنا خبر صحيح فيه العموم بان تنزهوا
من البول فان عانة عذاب القبر منه عم شاة افنوا بيسرته وسنة اي حرم
عن اصلنا ما جاوز المثل في يسكون الباء من الصلاة لا استسحبنا البولته بالقص
او غايظه قال المسفة تكرر وهذا بعيد لا يبعد في المذهب وهو مذهب
اي خيفة ما لم يجاوز قدر الكف وكل يقين قوي لجم الكلاب في الجوارح
عن البول والغايظ غسلة واحدة من دون سبعته مع تنزيهه وهكذا
حجرا اي يكفي استنجاء به الاستحالة في الباطن وقد تغير حكمه فاعطى
حكم البول والغايظ الذي لم يتناول صاحبه نجاسة مغلظة بخلاف
ما لو تقاياها فانه يجب غسل فمه سبع احدا من بالتراب والارض لو جمعت
اي البطن نجاسة قد فت بالبناء المنعول ختم اي حال كون قد فيها
ختم فوجب قبل تناولها ان يتقايها فوراً كحجرتها فانه يجب على شارها
ان يتقايها مخافة وبسب السكر الي العقل نص ابو بطي كذا في
الحرام يجب فوراً صدقنا ابو بكر الصديق رضي الله عنه قداني فينا

بشبهة

بشبهة فانه اكل طعاما فيه شبهة ولم يعلم به الا بعد اكل فقد
وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا لحم نبت من
الحرام النار اوي به وقد ذكره المصنف بقوله النار اوي بالحم بالحرام
اطيب طعامك ثم اقصه لطعمته اكل الحنث اي الحرام به بين القلوب
والربن الصد عليها فيعيبها عن معرفة الحق والباطل فلا تقدم على
اكله نعمي بطلته وقد قال صلى الله عليه وسلم ان العبد كلما اذنب
ذنباً حصل في قلبه نكتة سودا حتى يسود قلبه دع المحرم لا تقلم على دغله
محل اي سنبه فحاطب الدليل قد بيلي بحيته وخرج البعض من يجوز
بجاسته اي بوله الي غايظه بجلد كلب كفت اجمار ببلته وجزم بالمحاطي
وقال الشيخ ابو حامد في تعليقه هو الذي يحى على تعديل الاصحاب ولكن
الاصل خلافه كما في المجموع وغيره بيض الحدي وفي نسخة المحرر باو بعض
الصقر حل فكل بيض الغراب وكل من بيض بومته والسطحها مع التمساح
مع دول حكم الغراب وكل من بيض لقوة بفتح اللام وكسر هاء العقاب وسئل
ما ذكره بعض كل لا ياكل لحمه فيبيضه طاهر يجوز اكله بلا خلاف لانه غير
مستفذر كذا النواوي في الروضة بظاهرها من ياكل لحمه ولا ياكل وفي الجوارح
المشوية لا يقضي بحرمة لانه جزم بجواز اكله وهو ظاهر كلام المذهب في
باب البيوع حيث قال يجوز بيع بيض كلاب لحمه من الجوارح كذا ظاهر
مستفذر به وهذه البيوض لا تنفع فيها غير الاكل وصلى جنبه مع جبي
كافر حلت ذبيحتها بان ذبحها كذا في اسرار شلي لم يعلم دخول اول
اباء في ذلك الذي قبل نسخة وتحريفه او بينهما وتجنبوا الحرف كذا بجملة
ولا تؤسوس اصله تؤسوس يكون الفرب ما غسلت فحسن طنتك اوي
من تحنته وشهره قد انت في الكافري لهم جبن الحناري لا تقضي بشبهة
اذ قال في لغة ان الملوك لهم جبن ليجصهم بضم اليم منه لغزته فيحكم

نسخة صحيح
مع الحرام ولا تقلم

بطهارة لا لها الاصل وبتنقية ما فيه النجاسة ثم جلد الخنزير لا يقضي
 بتنقيته بل باصله وهو الطهارة ويزيد في كسر الزاوي وفتح الباء
 ويقال بكسر هاء فيل في جلد الكلاب ان لم يتحقق اصله فيقع
 واحكم بطهرته لا لها الاصل وجبته تحت منيته وهي ما زالت جنانها
 بغير ذكاة شرعية بان مات او ذبحها من لا محل له من تحت لثنتها
 بالانفحة النجسة ابو حنيفة طهره بكونه الرأ كل جسته وان كان
 انفحة من ميتة او من ذبايح الجحوس لان النفحة الميتة عند لا تنجس
 فكذلك ما ذبح الجحوس وعندنا نجس لا شك فيه ما جبهه الجحوس
 لما حل بكسر الحاء كذا تحت بكسر لزال المعجمة وجبرم بلد فيه جحوس وليس
 الغالب فيه المسلمين لا يحل اكله حتى يتحقق انه جبي النفحة اخذت
 من ذبيحة يحل اكلها ولو وجدت جبهة ملقاة في هذه البلد فنجسته
 كما لو وجدت فيها قطعة لحم ملقاة ولهذا قاله سئل ان سككت عن
 الجحوس الذي خلطوا بلاءه بجحوس خوف حرمة ان لم يجد نجسها
 عنها اذا سقطت نجسة تحت قالوا كلحمتهم وان جهلت لم يهدا
 الجحوس يشرب النون في لغة فحق بعض الصحابة رضي الله عنهم
 سئل عنه جحوشه ونجرهم اي الصحابة وهو ابن عباس رضي الله عنهما
 فورا في ترك السؤال فكل فانه قد راى غلب صهرته وهذا هو الاصح
 وصح في ثوب من ايدى من نجسته لانه صلي عليه وسلم صلي في جنة
 مع نسيج الجحوس ولان النجاسة اذا غلبت على شيء ولم تكن في
 سبب ظاهر عمل بالاصل فيه وهو الطهارة وكل جوح نري
 فاعمد للبسته وكل شيء نري في السوق بايدي المسلمين او اهل
 الكتاب يبيعونه منه فكل اذا استترت به عملا بالاصل وان ترك سئل
 وانبع يبيع شئ منه حتى نري نجسا او خبره في لغة بضم الحاء واسكان

تحقق

الباء

الباء عن العبدان بكسر العين اي المشاهدة وعن الواو بمعنى او عدل
 برويته مع الموسوس لا يستألف عن خلف فانه يقدر وقوع النجاسة ويحكم
 بهار حيا بالغيث ويترك في الاسيا الموحودة حتى انه يسلك في فعل نفسه
 وقيل وحده لا ترضى بقدرته فانه مكرهه كما قال العجلي اذا لا خنوع
 له الشك بظهوره مع العبدان ليقض في عزيرة اي عقلة فقد قال الامام
 الويسوسه مصدرها خبيل في العقل او جهل بالشرع وكلية ادخلت راسا
 لها بانها بالقصر والتنوير ما قليل او ما يع واهرقت منها رطبا ببلده
 فانه طاهر لاحتمال ترضيه من غير الاصل فيها ما ولقت فيه في روضه قاله
 النووي فاحكم بصلته فانه النفث بكل لا سبي وقس على غيره اي باقيا ما يثبت
 هذه المسئلة فاحكم فيه بالاصل فالاصل ما تركه الغالب الظن مع تأكيد طهارة
 لانه اضبط لوجاهة شغلته ببيان المفعول بالبرهنة فقال طاهره احم
 حنيفة فقال بل طاهر واليد تشهد في الاصل بخبره اذا الدم في طهارة
 حرام لا يحل الا ذكاة شرعية والاصل عدمها الا بالحنيفة اي بينه تشهد
 له بطهارة والفرع في كتاب ادب كتاب الحاكمين راوا عبادنا اي في
 كتاب ادب القضاة القضاوي والزيدي في بكون الباء اذا لم يكن
 اي حزم الزبيدي في كتاب المسكت والدارمي في الاستدكار قال به
 قال المصنف وما قاله ظاهر لكنه ينبغي ان يجري فيه قوله تعارض الاصل
 والغالب لان الغالب من حال المسلم انه لا يحل معه لحم ميتة ويروي
 طهارة ويحجب عنه بان الغالب هذا اعتضد بالاصل وهو بقاء
 سفل الذمة وقال المقرفي في تقديم الاصل على الغالب رخصته لان
 الطهارة نادر فيها تغليب نجاسة واذا كان الغالب نجاسة فتركه
 اولى واما عند استواء الاحتمالين او ترجيح جانب الطهارة فتركه وسواس
 وسبائي وقال اي الزاري في الحبله لا يقضي بطهرته وفي الطلاق فيما اذا

حالة

ثم لا اراهم في الارض يعني للانفس ان تقول كل صبحه يوم ان يحمد الله هذه
الصيغة الحمد لله كذا نور علي بنور الهدى وجعلني من المؤمنين ولم يجعلني
ضالاً الحمد الذي جعلني من امة محمد صلى الله عليه وسلم الحمد الذي لم يجعل
رزقي في يدي غيره الحمد الذي ستر عيوب

يا ناظر عبيد يعقوب اعدوك
بما اسعاه ذبه اذ مبه
الكم قصص يوسف اذ جاء البشير به
الحق يعقوب اذ كذب اليها
الزهد

حجج الجواب
الوجهية منتجة
من كلام ابي حنيفة رضي الله عنه
توكل على الرحمن في كل حالة
ولا تعتمد يومئذ على غير لطفه
فكل حاجة تأتي وبكبرها الفتي

يا ايها النحوي ما اسم فيه من انواع
منع الصرف خمس معانيع ويزول
منها واحد فيصير في الاعراب
منصرفا بغير منازع

منه

هذا سلام محب قد اضر
طول البعاد وكاد الشوق يهلكه
يود في عمره ان لا يفارق
ما كل ما يشتمل المرء يدركه

منه
الحمد لله الذي جعلني من المؤمنين
الشافعي الرافعي
عليه السلام